لكونه مزيدا عليه والمضارع على الامر لكونه مأخوذا منه والامر
صيغة يطلب بها الفعل وضعا وهو يحصل من المضارع
دون الماضي لان المطلوب ما مضى فان طلب الحاصل الذي
لا يوجد محال وهو مخصوص بالفاعل المخاطب اي
قيد الفاعل ليخرج بناء امر المجهول من المخاطب والغايب
فانه يبني باللام والمخاطب ليخرج بناء امر الغايب والمتكلم فانه
يبني باللام ايضا وتمامه اي تمام الامر بغير اللام
بعملين احدهما ان ينظر في اخره اي المضارع المخاطب المبني
للفاعل ان كان اخره صحيحا اي حرفا صحيحا سكنت
ذلك الحرف ليصير مبنيا والسكون اصل فيه والمراد من الصحيح
ههنا غير المعتل والمدغم فيه فدخل المهموز بحيث الصحيح وقد
اشرنا الى صحته ما فان قلت لو خرج المدغم فيه من الصحيح
منع ان لا يجوز ادرد على الاصل لان المنكسر عند صحة
الاخر والمدغم فيه غير صحيح وان دخل فيه منع ان يكون قوله
وان كان مدغما تكرارا قلت دخل المدغم فيه في قوله وان كان
صحيحا بدليل قوله بعد هذا ان للمضارع الصحيح اخر
ثلاثة احوال حيث دخل فيه المدغم لكن لا يلزم التكرار بل
تخصيص بعد التعميم لان المدغم يختص باحكام اخر وهو لو
المدغم فيه خارج عن الصحيح كما قلنا وسكنه على
سبيل الجواز دون الوجوب بخلاف ما اذا كان صحيحا
فانه سكنه على الوجوب بمعنى قوله ان كان صحيحا سكنه
اي سبيل الوجوب والقطع ثم المدغم فيه خارج عن هذا
معتلا الحكم واسقطت ما قبله اي ما قبل الاخر لو كان
ساكنا وهذا قيد صحيح لانه لو كان ما قبله صحيحا لم يسقط
ولو كان معتلا متحركا فكذلك كما في الامر من كل لقيت وانما سقط

وفي بعض النسخ لو كان معتلا ساكنا ٣

الساكن عند سكون اللام تحقيقا او تقديرا لاجتماع
الساكنين فاذا تحرك الاخر بحركة لازمة عاد الساكن كما في
قولا اما اذا تحرك بحركة عارضة كما في قل الحق لم يعد الساكن
الساقط على ما عرف وان كان اي اخر المضارع
مدغما اي مدغما فيه فلك في مدغم بناء مضموم
العين الضم اي ضم اللام لاتباع العين والفتح للخفة والكسر
لان الساكن حرك بالكسر وسكنه بعد فك الادغام لان الاصل
وفي مدغم غير مضموم العين لك ما سوى الضم لعدم ضم
العين هذا اذا لم يتصل به ضمير متصل فان اتصل بالامر
الف الضمير وواوه وياؤه يستعمل الامر على ما هو مقتضى
الضماير ولا يجري عليه الاحوال الاربعة او الثلاثة
وان كان اخره معتلا اسقطه علامة للوقف لان المعتل
شبه الحركة من حيث انه مركب منها فيسقط المعتل في الامر
كالحركة وثانيهما اي ثاني العملين ان يسقط حرف
المضارعة لانها امارة المضارع فلا بد من ازالتها
لتنحي اطلال تلك الصيغة وينظر الى الذي في جوار الذي
يعرب بحرف المضارعة في غير باب يفعل من الافعال الاعتبار
ان له حكما خاصا على ما ذكر ان كان ذلك الحرف متحركا
فعلم ان الامر مما بقي من غير تغيير البناء وان كانت تلك
الحرف ساكنة فلا يخلو اما ان يكون عينه مضموما او لا فان
كان مضموما يبتدئ الامر بهمزة مضمومة كما في نحو كل وخذ
ومر فانها مستغناة عن هذا الحكم لكثرة الاستعمال
اما لا ابتداء بالهمزة فلامتناع الابتداء بالساكن واختصاص
الهمزة ببعد المخارج وضمت الهمزة لئلا يلزم الخروج
من الكسر الى الضم ولو فتحت لالتبس بالمضارع

Copyright © King Saud University